

وثيقة

بري - جنبلاط: الاقتصاد المنتج أولوية

وتقوية شبكات الاتصالات والإنترنت وإنشاء مجمعات للتكنولوجيا وتوسيع العمل في مجال الحكومة الإلكترونية. كذلك، مراجعة مشروع قانون المدينة الإعلامية والمعلوماتية الحرة وإقراره.

قطاعات الطاقة

تشير ورقة أمل - الاشتراكي إلى أن قطاع المياه «حيوي ومهدد بالانقطاعات الطويلة والتلوث، وذو تكلفة عالية على السكان». وتطرح مشاريع عدة، أبرزها: تفعيل قانون مؤسسات المياه وتوفير الكفاءات الإدارية والموارد المالية اللازمة لتمكينها من إيصال المياه للسكان.

- تمكين وزارة الطاقة والمياه من تحديث المخطط الرئيسي للمياه في لبنان وإعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تنظم القطاع.

- تطوير الشبكات وتوسيعها وتخفيف الهدر وتطبيق الإجراءات للاستفادة من المياه، مثل تطوير تخزين المياه السطحية لمواجهة النقص في فترات شح المياه.

- تعزيز أجهزة الرقابة على الموارد المائية والرقابة على الملوثات لحماية مصادر المياه والمياه الجوفية والشواطئ.

- إعداد برامج توعية لتنمية سلوكيات جديدة لدى الأفراد والجماعات في ما يتعلق بترشيد استخدام المياه وحمايتها من التلوث.

- العمل على الاستفادة من المياه التي تهطل في لبنان وتأمين 800 مليون م.م من المياه سنوياً عبر مشاريع سدود، من أبرزها: سد بسري على نهر الأولي (سعته 128 مليون م.م لتوفير المياه لبيروت)، سد كرفصير (سعته 15 مليون م.م لتوفير المياه لمشروع ري القاسمية)، واستكمال دراسات سد الخردلي على مجرى نهر الليطاني وسعته 100 مليون م.م، واستكمال تنفيذ باقي السدود، ومنها سد الصلعة على الحاصباني، سد العاصي، سد القيسماني (المتن) وسد العزونية (عاليه) وسد المعاصر (الشوف).

أما قطاع الطاقة والكهرباء، فإن تأثيره سلبي حالياً على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، إذ يعوق أداء القطاعات الاقتصادية ويؤدي من معاناة المواطنين ويسبب نزفاً كبيراً للمالية العامة، فضلاً عن أنه أصبح يهدد بانقطاعات متواصلة، فطرح مجموعة معالجات، أبرزها:

- زيادة القدرة الإنتاجية عبر شراء مولدات كهربائية 300 ميغاوات (طاقة المولد نحو 80 ميغاوات)، وإنشاء محطة تحويل للغاز السائل المستورد عبر الناقلات البحرية قرب معمل الزهراني (تمويل الصندوق العربي)، وإعادة تأهيل معمل الذوق والجبية، وإنشاء معمل جديد في منطقة الزهراني بقوة 450 ميغاوات.

وتدعو الورقة إلى إصلاح قطاع التوزيع، عبر تأمين وتركيب مليون عداد كهربائي لقياس الاستهلاك عن بعد، وإصلاح الهيكلية الإدارية وتعيين مجلس إدارة جديد للمؤسسة. وتشير الورقة إلى ضرورة خفض كلفة المشتقات النفطية عبر زيادة استرجار الغاز الطبيعي من مصر ومن الدول المجاورة. وتدعو إلى تشييد مؤسسة كهرباء لبنان من خلال إنشاء شركات للإنتاج والتوزيع وشركة النقل.

وتقترح الورقة مشاريع لتطوير النقل العام من خلال تنظيم القطاع وإصدار قانون الهيئة الناظمة للنقل البري وإنشاء صندوق للنقل العام.

وتفرد الورقة مساحة لطروحات بشأن حماية البيئة والمواقع الطبيعية والموارد المائية من ينابيع وأنهار ومياه جوفية وشواطئ، من خلال تشريعات وفرض القانون والمشاركات مع البلديات والمجتمع الأهلي.

أخيراً، تدعو الورقة إلى تنفيذ الخطة الوطنية للنفايات الصلبة، وإعداد خطة لفصل أصناف النفايات في المصدر وتدويرها.

ش.غ.



كان الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط يقولان أن موقفيهما من الخصخصة بات يميل إلى السلبية (أرشيف)

قبل أشهر، طرح لرئيس نبيه بري على النائب وليد جنبلاط صياغة ورقة مشتركة بين الطرفين بشأن القضايا الاقتصادية وتنمية الريف. وضع الطرفان ورقة، ويقولان إنهما يرغبان جدياً في العمل على تطبيق بنود هذه الورقة

قبل تأليف الحكومة، كان الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط يقولان في جلسانهما الخاصة، وفي تصريحات إلى الصحافة إن موقفيهما من الخصخصة بات يميل إلى السلبية. وقد استخدم جنبلاط عبارات من نوع، «ألم يعرفوا أن وول ستريت انهارت؟»، في إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية.

كلف كل طرف فريقه لصياغة هذه الورقة. الوزير أكرم شهيب ترأس فريق الاشتراكي الذي ضمّ وكيل الداخلية في الحزب يحيى خميس والدكتور وليد صافي، فيما ترأس الوزير أنور الخليل الفريق الآخر، الذي ضمّ عدداً من الاختصاصيين. التقى هؤلاء على مدى أربعة أشهر وخرجوا بورقة، يرى شهيب أن الطرفين استرشدا فيها خلال صياغة البيان الوزاري. وهي رؤية مشتركة لإنماء الريف اللبناني إذا، جاءت تحت عنوان: «ورقة عمل حول مبادرات لإنماء المناطق اللبنانية». سبستعين فيها الحزبان عند طرح مشاريع القوانين، وفي مجلس الوزراء، وعند نقاش خطط إنماء الريف.

تشير الورقة في مقدمتها إلى أن لبنان يحتاج إلى «استراتيجية اقتصادية متكاملة طويلة الأمد، تؤمن للاقتصاد اللبناني المناعة بوجه التقلبات السياسية والأمنية في محيطه الإقليمي وأمام أي خضات اقتصادية مفاجئة وعميقة الأثر».

وتتوقف الورقة عند ضرورة «مواكبة عملية إنشاء البنية الاقتصادية الجديدة بخطة مرحلية، متوسطة وقصيرة المدى، وموازية للاستراتيجية طويلة النفس، يكون أثرها سريعاً وتكون محفزة للأهداف البعيدة المدى».

وتحدّد الورقة نقاط القوة في الاقتصاد اللبناني بـ«الموارد البشرية داخل لبنان وخارجه، الموقع والطبيعة، العلاقات الخارجية المتينة والاقتصاد المنفتح». أما نقاط الضعف فأهمها: «العجز في المالية العامة والحجم الكبير للدين العام، حدة تمرکز النشاطات الاقتصادية، التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، تمرکز الثروة، ضعف الحوكمة والإدارة العامة والنظام القضائي والحكم المحلي، غياب إدارة الأداء والمسائلة، ضعف المرافق والخدمات العامة بما فيها الكهرباء والمياه، والاتصالات والنقل العام والتدهور البيئي وضعف التشريع

” ترى الورقة أن القطاع الإنتاجي لم يستطع النهوض لعدم توافر البيئة المناسبة

يحتاج لبنان إلى استراتيجية متكاملة طويلة الأمد تؤمن للاقتصاد المناعة بوجه التقلبات

“

تشجيع الصناعيين على إنشاء مناطق صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة في مشاعات البلديات وعلى أملاك الدولة، وفي المناطق، مقابل بدلات منهاودة وأمد طويل. وطالبت بتقديم إعفاءات وحوافر ضرائبية للمؤسسات الصناعية الجديدة التي تنشأ في المناطق الريفية. على خط سوا، تتحدث الورقة عن اقتصاد المعرفة. فتلفت إلى أن بنية الاقتصاد الحالي تعتمد على الخدمات، وهي تمثل 70% من حجمه. أما القطاع الإنتاجي فلم يستطع أن ينهض لعدم توافر البيئة المحيية.

وتصف الورقة الرأس المال البشري بأهم عناصر القوة في لبنان، «وإذا ما تمّ الاستثمار الجيد فيه، فسيتمتع بالمؤهلات العالية والمهارات المتعددة والقدرة على التكيف والمبادرة ليكون المحرك الذي يجعل الاقتصاد اللبناني قادراً على النمو بتسارع، وعلى المنافسة على مستوى المنطقة والعالم، فإن لبنان يمكن أن يصبح صرحاً علمياً إقليمياً وموطناً للكفاءة العالية يعمه الاستقرار والازدهار».

وتطرح الورقة تطوير بنية اقتصاد المعرفة من خلال التشريعات التي تدعم نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات وحماية الملكية الفكرية والتوقيع الإلكتروني.

الذي يحفز النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمار». وعلى هذا الأساس، طرحت الورقة اقتراحات للعمل على أساسها من أجل تعزيز القطاعات الاقتصادية في لبنان.

القطاعات الإنتاجية

ترى الورقة أن الزراعة قطاع حيوي «لتعزيز الاقتصادات المحلية، وله علاقة وثيقة بالأمن الغذائي وارتباط السكان بالأرض وإمكانية استيعاب قوة عمل كبيرة». لذلك، طرحت مشاريع عدة لإنمائه، أهمها:

- مشاريع الري، عبر إنجاز مشاريع السدود وتنفيذ خطة البحيرات الجبلية لدى المشروع الأخضر، وتحديث النظم القانونية للري.

- دعم وزارة الزراعة وعملية التسويق الزراعي وتحديثها، ومساعدة المزارعين تمويلاً وحماية وتقنياً وتسويقياً وتدريبياً.

ورأت الورقة أن قطاع الصناعة يمر بأزمة حادة بفعل ضعف قدرته التنافسية وارتفاع كلفة إنتاجه وصعوبة تمويله، فضلاً عن وجود منافسة غير مشروعة من الدول المجاورة وعدم تطبيق قانون حماية الإنتاج الوطني.

ولدعم هذا القطاع، تدعو الورقة إلى

إعادة هيكلة الخدمات الحكومية

انطلاقاً من هذا المبدأ، تقترح الورقة اللجوء إلى 3 أنواع من العقود مع القطاع الخاص: عقود الخدمة، عقود الإدارة والامتيازات (وهي عقود إدارة تتضمن إنفاقاً استثمارياً معيناً يتم استرجاعه خلال فترة العقد)، والبناء والتشغيل والإرجاع (وهي عقود تحول إلى القطاع الخاص مسؤولية إدارة

تطرح الورقة إعادة هيكلة الخدمات الحكومية ومشاركة القطاع الخاص، فتري أنه «ينبغي من حيث المبدأ البحث بالخصخصة ملفاً ملفاً، والتوجه إلى الخصخصة ضمن مبدئين أساسيين: إعطاء المواطن خدمات بمستوى عالٍ، والحفاظ بشكل واضح على حقوق الدولة».



التكاليف والمداخيل والتمويل). وترى الورقة أنه يُمكن اللجوء إلى الخصخصة الشاملة، أي التفرد، عبر عدة طرق، لكن ذلك يتطلب قضايا عدة تتعلق بالتشريع والحفاظ على السيطرة والاستراتيجية للدولة وتقييم المرافق والخدمات، والتقييد بسياسات معينة والحفاظ على المصلحة العامة.